رصد مراكز الدراسات والمواقع التحليلية للنخب العالمية البارزة

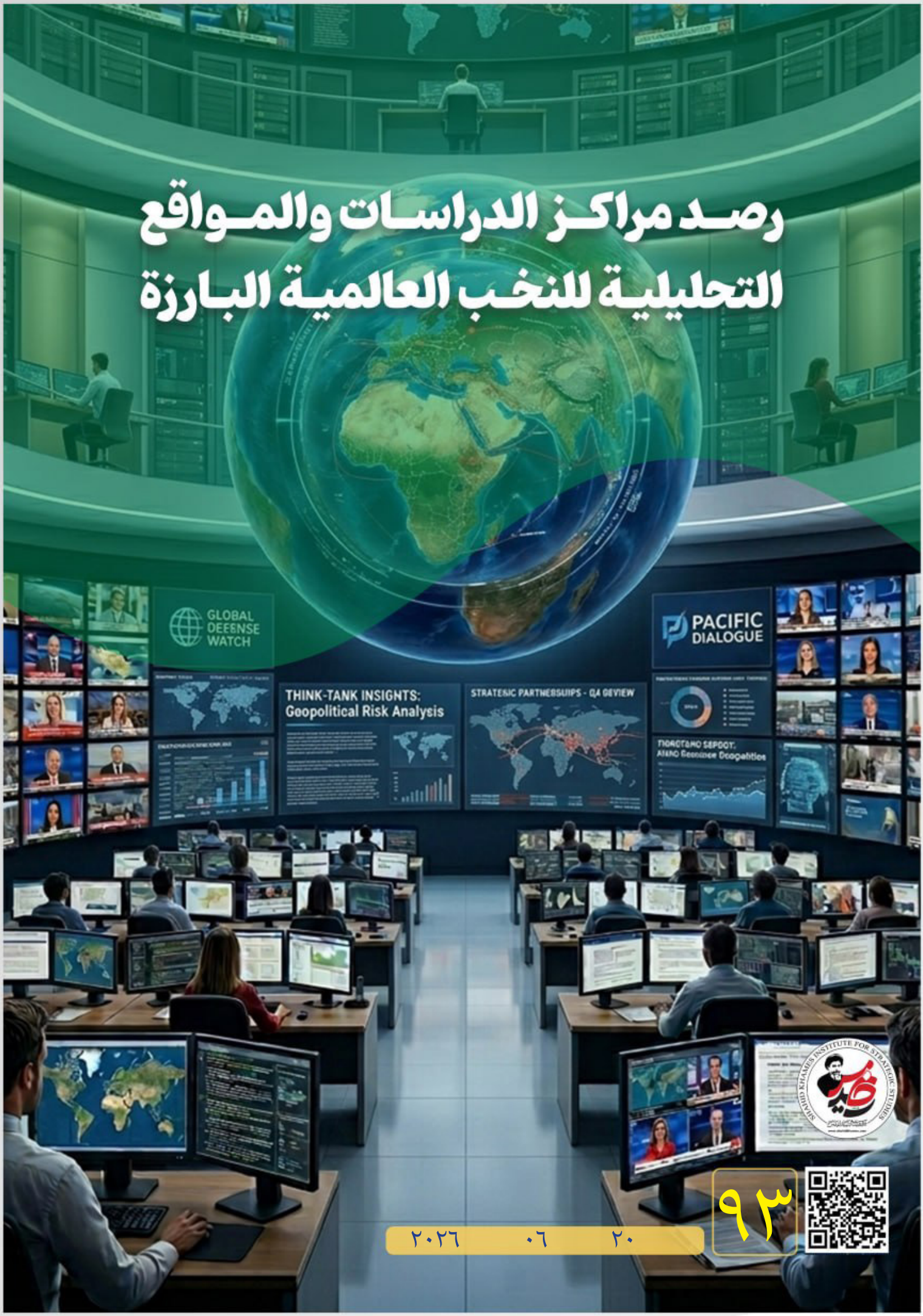

٩٣
٢٠ ٠٦ ٢٠٢٦

العنوان

الصفحه	العنوان
٣	الملخص التنفيذي
٤	١. من هرمز إلى لبنان؛ مفاوضات سويسرا في قلب معادلة متعددة الجبهات ..... / HAARETZ
٥	٢. وقف إطلاق النار في لبنان؛ التحدي الجديد لإسرائيل في الانتقال من الميدان العسكري..... / INSS
٦	٣. الدبلوماسية البراغماتية بين أنقرة وموسكو؛ هل تبحث تركيا وروسيا عن نظام إقليمي جديد؟ / RT
٧	٤. هل أصبح الدفاع الأوروبي، باسم السيادة، جزءاً من الاستثمار المستدام؟ / LEMONDE
٨	٥. الحرس الثوري وتكتيك الخلايا الصغيرة؛ تحوّل نمط القوى الوكيلة في العراق / REUTERS
٩	٦. كيف لا تزال الصين تعمل أكثر من الغرب / ECONOMIST
١٠	٧. الصين ترفع سلّم التنمية خلفها؛ تحدّي التصنيع أمام الدول الفقيرة / FOREIGNAFFAIRS
١١	٨. البنوك تقول إن استعادة تدفق النفط عبر هرمز ستستغرق وقتاً / REUTERS
١٢	٩. ماذا يعني الاتفاق الأميركي الإيراني لبقية الشرق الأوسط وما وراءه؟ / ATLANTICCOUNCIL
١٣	١٠. الأزمة المقبلة في مضيق هرمز قد تكون أسوأ بكثير / CHATHAMHOUSE
١٤	١١. الصعود الهادئ لأزمة البلاستيك؟ / FOREIGNAFFAIRS
١٥	١٢. السبب الحقيقي وراء تعطل كل شيء في بريطانيا / ECONOMIST
١٧	١٣. كيف هو الوضع الراهن في مضيق هرمز؟ / WSJ
١٩	١٤. ليس بهذه السرعة؛ للكونغرس أيضاً حق إبداء الرأي في الاتفاق مع إيران / WSJ
٢٠	ملخص وتحليل الخبير

الملخص التنفيذي

لم تعد التحولات الأخيرة في الشرق الأوسط قابلة للفهم ضمن إطار أزمة محدودة بين الولايات المتحدة وإيران، أو مواجهة منفصلة بين إسرائيل وحزب الله. فما يتشكّل اليوم هو نوع من إعادة الضبط الإقليمي ذات تداعيات عالمية؛ إعادة ضبط تتشابك فيها مضيق هرمز، وجنوب لبنان، والعراق، والخليج الفارسي، وسوق النفط، ومسارات الملاحة البحرية، والملف النووي الإيراني، وتنافس القوى الكبرى. وبالنسبة إلى الجمهور المعني بصنع القرار والنخب في الشرق الأوسط، تكمن أهمية الموضوع تحديداً في هذا الترابط: فلم يعد أي ملف يتحرك بمعزل عن الملفات الأخرى. في الظاهر، يُفترض أن يهدف الاتفاق المؤقت بين الولايات المتحدة وإيران إلى احتواء الأزمة؛ غير أن القراءة الدقيقة لروايات مراكز التفكير ووسائل الإعلام التحليلية تُظهر أن هذا الاتفاق، أكثر من كونه نهاية للأزمة، يمثّل بداية مرحلة جديدة من المساومة الإقليمية. فقد أظهرت إيران، عبر ربط إعادة فتح هرمز بوقف إطلاق النار في لبنان وبالإعفاءات النفطية، أنها حوّلت ممرات الطاقة إلى أدوات للدبلوماسية الخشنة. وتسعى الولايات المتحدة إلى استخدام الاتفاق، في آن واحد، لتهدئة سوق الطاقة ولتقييد القدرات النووية الإيرانية. أما إسرائيل فتخشى أن يحدّ الاتفاق من مكاسبها العسكرية في لبنان، وأن يخرج إيران في الوقت نفسه من دائرة الضغط المباشر. كما أن دول الخليج، بعد تجربة مباشرة لهشاشة بنيتها التحتية والاقتصادية، تسعى إلى خفض التوتر، من دون أن يعني ذلك أنها اكتسبت ثقة استراتيجية بطهران.

والنقطة الحاسمة أن أزمة هرمز ليست مجرد مسألة بحرية أو نفطية. فعودة تدفق النفط إلى مستوياته الطبيعية تستلزم إزالة الألغام، وعودة التأمين، وخفض المخاطر الأمنية، وإحياء الإنتاج المتوقف، وبناء طمأنينة سياسية. لذلك، حتى إذا ظل الاتفاق صامداً على الورق، فإن التطبيع الفعلي قد يستغرق أشهراً. وتمثل هذه الفجوة بين «الإعلان السياسي» و«الواقع العملياتي» أحد المحاور الرئيسية في الروايات التحليلية الدولية. وفي الوقت نفسه، تحوّل لبنان إلى الاختبار الأساسي للاتفاق. فإذا استمرت الحرب بين إسرائيل وحزب الله، قد تؤخر إيران تنفيذ أجزاء من الاتفاق؛ وإذا ترسخ وقف إطلاق النار، فقد يحوّله حزب الله إلى فرصة لإعادة بناء سردية المقاومة والحفاظ على سلاحه. وفي الحالتين، ستكون الدولة اللبنانية في موقع صعب: إذ يتعين عليها الاستفادة من المسار الدبلوماسي، وفي الوقت نفسه التعامل مع فاعل مسلح يوظف الأزمة الأخيرة لتعزيز موقعه. ويحتل العراق أيضاً موقعاً حساساً في هذه المنظومة؛ فالتقارير بشأن خلايا سرية مرتبطة بالحرس الثوري على الأراضي العراقية تشير إلى تغير في نمط الفعل الإيراني، من الشبكات الوكيلة الكبيرة إلى وحدات أصغر وأكثر خفاءً وقابلية للإنكار. وهذا التحول يخلق لبغداد أزمة سيادة، ويهدد علاقاتها مع الخليج، وسيزيد الضغوط الأميركية لنزع سلاح الجماعات المسلحة. وعلى المستوى العالمي، تقرأ الصين وروسيا هذه التطورات من زاوية التنافس مع الولايات المتحدة؛ فالصين تستفيد، من دون تحمل كلفة عسكرية، من استنزاف أميركا ومن احتمال عودة استقرار الطاقة، بينما تتأثر روسيا بتراجع أو ارتفاع أسعار النفط وبمقدار اهتمام الغرب بأوكرانيا. أما أوروبا، ففي ظل عدم الاستقرار الجيوسياسي، فقد جعلت الدفاع جزءاً من منطق السيادة والاستثمار المستدام. لذلك، يسعى النص الآتي إلى إظهار أن السردية النخبوية العالمية بشأن الشرق الأوسط تتمحور حول رسالة مركزية واحدة: لقد دخلت المنطقة عصر الأزمات المترابطة. وفهم هذه المرحلة يتطلب تجاوز التحليلات أحادية الملف، والانتقال إلى قراءة شبكية للأمن والطاقة والوكلاء والاقتصاد وتنافس القوى الكبرى.

HAARETZ

من هرمز إلى لبنان؛ مفاوضات سويسرا في قلب معادلة متعددة الجبهات بين إيران والولايات المتحدة

تحوّلت علاقة ترامب ونتنياهو في الأسابيع الأخيرة من تعاون حارّ واستعراضي إلى توتّر واضح ومكلف. ففي الوقت الذي يسعى فيه ترامب إلى إنهاء الحرب مع إيران بصورة دائمة، بعدما فرضت ضغوطاً على الاقتصاد الأميركي وأبقت أسعار البنزين فوق أربعة دولارات للغالون، بات شديد الاستياء من السلوك العسكري الإسرائيلي، ولا سيما في لبنان. وفي إحدى

المكالمات الأخيرة، سأل نتنياهو قائلاً: «لماذا تفجّر المباني؟»، ثم شدّد: «أوقف تفجير المباني». وفي مكالمة أخرى، حذّره من أن الركود العالمي الناجم عن الحرب قد يضع اسمه إلى جانب هربرت هوفر والكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين. ويتمحور الخلاف حول مسعى ترامب إلى إنجاز اتفاق مع إيران ورغبة نتنياهو في مواصلة الضغط العسكري. وبموجب مذكرة التفاهم الجديدة، وافقت طهران، مقابل إنهاء الحصار البحري الأميركي والسماح لها ببيع النفط في الأسواق، على إعادة فتح مضيق هرمز بالكامل. غير أن القضايا الأصعب، ولا سيما تفكيك البرنامج النووي الإيراني أو تقييده، أُرجئت إلى مرحلة مفاوضات مدتها ستون يوماً. وقد فوجئ المسؤولون الإسرائيليون بإعلان وقف إطلاق النار، إذ كانوا يعتقدون أن ترامب يميل إلى الضربات العسكرية أكثر من الاتفاق، بل إن بعض القوات في إسرائيل كانت في حالة تأهب لاحتمال شن هجمات. وحاول نتنياهو، عبر مكالمات متعددة، دفع ترامب إلى التشكيك في الثقة بإيران، فسأل عن آليات التحقق من الاتفاق النووي وشدّد على سجل انعدام الثقة بالإيرانيين. ومع ذلك، قال ترامب لمقرّبيه إن «لا أحد يستطيع السيطرة على نتنياهو» وإنه «يريد قصف الجميع». ووصفه ترامب نفسه بأنه شخص «رائع»، لكنه أحياناً «يفلت من السيطرة». وشرح أحد المسؤولين نمط الاتصالات قائلاً إن نتنياهو يبيّن لماذا ينبغي تفجير مكان ما، وكيف تستطيع الاستخبارات الإسرائيلية تنفيذ ذلك، بينما يستمع ترامب؛ غير أن هذا النمط بات مرهقاً له. وتصاعدت التوترات حين أدرك نتنياهو أن ترامب يعتزم توقيع الاتفاق من دون تدخل إسرائيلي مباشر، فطلب لقاءً عاجلاً، وبعد أيام وُضع مشروع الاتفاق بين أيدي المسؤولين الإسرائيليين. وقال ترامب، في تصريحات حملت طابعاً مهيناً، إن نتنياهو «يستأذن»، مضيفاً أنه يصف الولايات المتحدة بأنها «الأكبر» وإسرائيل بأنها «الأصغر». ويأتي ذلك فيما يواجه نتنياهو انتخابات صعبة في الخريف، وتظهر استطلاعات الرأي أن حصوله على أغلبية حاكمة لن يكون سهلاً، كما أن احتمال حصوله على دعم انتخابي من ترامب يبدو الآن أبعد من السابق. ورغم هذه التوترات، حافظ الطرفان في ولاية ترامب الجديدة على اتصالات مكثفة؛ فقد التقى نتنياهو ترامب سبع مرات على الأقل، وركّز رسائله العلنية على القرب منه، بل استخدم أدوات دعائية ومنصات التواصل الاجتماعي لإظهار هذه العلاقة. ومن أبرز الرموز في هذا السياق إهداء ترامب جهاز بيجر ذهبياً، وهو نسخة رمزية من الأدوات التي استخدمتها إسرائيل لتفجير عناصر من حزب الله، ويبدو أنها تركت أثراً كبيراً فيه. وخلال الحرب، بلغ التعاون العسكري الأميركي الإسرائيلي مستوى غير مسبوق: حضر جنرالات إسرائيليون في غرف العمليات الأميركية، وتمركزت عشرات طائرات التزويد بالوقود الأميركية في مطارات وقواعد إسرائيلية، وأصبح التنسيق الجوي بين الطرفين وثيقاً للغاية. وكان ترامب في البداية متحمساً لدقة الضربات وتصفية القادة الإيرانيين، لكنه أخذ تدريجياً يشكك في ادعاءات نتنياهو، بل رفض خطة هجوم للأكراد على إيران بهدف إسقاط النظام. كما دعم نتنياهو استمرار الهجمات على البنى التحتية للطاقة في إيران، بما في ذلك جزيرة خارك، وهو إجراء عارضه بعض مستشاري ترامب وكان يمكن، تبعاً لطريقة تنفيذه، أن يتعارض مع القانون الإنساني الدولي. أما الآن، فإن العامل الرئيس وراء غضب ترامب هو استمرار إسرائيل في قصف لبنان رغم وقف إطلاق النار، إلى حد أنه وصف نتنياهو، في إحدى المكالمات، بأنه «مجنون»، وذكّره بأنه لولا دعمه لكان ربما في السجن.

https://www.haaretz.com/middle-east-news/iran/٢٠٢٦-٠٦-٠-/ty-article/

INSS

وقف إطلاق النار في لبنان؛ التحدي الجديد لإسرائيل في الانتقال من الميدان العسكري إلى ساحة الدبلوماسية

اندلعت حرب الولايات المتحدة وإسرائيل ضد إيران في أواخر فبراير، في وقت كانت فيه طهران تمرّ بحالة ضعف نادرة: أزمات اقتصادية وبيئية عميقة، وتراجع في القدرات الدفاعية، واضطراب داخلي، وضغط خارجي أعقب القمع الدموي لاحتجاجات يناير الذي أسفر عن مقتل آلاف الأشخاص. ومع ذلك، وبعد أربعين يوماً من الحرب وشهرين من وقف إطلاق نار هش، لم تنهَر الجمهورية الإسلامية فحسب، بل خرجت بردع جديد يتمثل في السيطرة على مضيق هرمز. وقد تحوّل هذا النفوذ، من وجهة نظر واشنطن، إلى «سلاح نووي اقتصادي» لإيران، لأن العالم

أدرك أن أي هجوم على إيران يمكن أن يؤدي إلى إغلاق هرمز وإحداث اضطراب واسع في سوق الطاقة العالمية. غير أن انتصار إيران في الحرب والمفاوضات لا يعني بالضرورة نجاحها في السلام. فمذكرة التفاهم المؤلفة من ١٤ بنداً بين إيران والولايات المتحدة أرجأت حل أصعب القضايا، بما في ذلك القيود على البرنامج النووي، إلى فترة تفاوضية مدتها ستون يوماً. وتضمن هذه المذكرة عبور السفن التجارية بأمان ومن دون كلفة عبر مضيق هرمز لمدة ستين يوماً، وفي الوقت نفسه يتعين على إيران، وربما الولايات المتحدة، التوصل إلى تفاهم بشأن إدارة المضيق في مرحلة ما بعد الحرب. إلا أن طهران أعلنت بوضوح أنها، بعد انتهاء هذه الفترة، تعتزم فرض قيود وتكاليف جديدة على عبور السفن. وقد صرّح محمد باقر قاليباف بأن «مضيق هرمز لن يعود أبداً إلى وضعه السابق»، وأن إيران «ستتقاضى بطبيعة الحال رسوماً» مقابل الخدمات التي تقدمها. وهذا النهج مغرٍ لإيران؛ فالبلاد تعرضت لأضرار اقتصادية جسيمة خلال الحرب، وتسعى إلى إزالة صورة الضعف. لكن محاولة تثبيت وضع لا يعيد فتح هرمز بصورة كاملة وحرة ومن دون رسوم أمام كل حركة الملاحة البحرية قد تضعف الردع الإيراني الجديد وتزيد احتمال عودة الحرب. فإذا استخدمت إيران هرمز مصدراً للإيرادات، فإن قيمته كضمانة أمنية ستتراجع، لأن ردع المضيق يقوم تحديداً على صدقية التهديد بإغلاقه، لا على إحداث تعطيل دائم في حركة التجارة. وتثبت مذكرة التفاهم وقفَي إطلاق النار الهشَّين في إيران ولبنان، وتكرر التزام إيران بعدم السعي إلى امتلاك سلاح نووي، وتعد بإنهاء الحصار البحري الأميركي وإصدار إعفاءات من وزارة الخزانة لبيع النفط الإيراني، كما ترسم إطاراً افتراضياً لاتفاق نهائي، بما في ذلك رفع كامل للعقوبات مقابل حسم مصير اليورانيوم عالي التخصيب. ومع ذلك، فإن الوصول إلى اتفاق شامل يظل صعباً: فواشنطن تحتاج، من أجل اتفاق نووي معقد، إلى الصبر والرقابة وآليات التحقق؛ كما أن بنية العقوبات في ولاية ترامب الأولى صُممت عمداً بصورة معقدة ومتعددة الطبقات؛ ولا يثق القادة الجدد في إيران بالتزام ترامب، ولا سيما بعد انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة عام ٢٠١٨؛ كما قد تمارس إسرائيل ضغوطاً لمنع التوصل إلى اتفاق واسع. وفي مايو، أنشأت إيران آلية جديدة بعنوان «مرجعية مضيق الخليج الفارسي»، ووسّعت نطاقها البحري المزعوم، وجعلت عبور السفن مشروطاً بالحصول على إذن مسبق، وأعلنت أن السفن العسكرية غير المرغوب فيها لا يحق لها المرور. وهذه الشروط لم تكن قائمة قبل الحرب. وتكمن المشكلة في أن هذه المرجعية نُسبت إلى الحرس الثوري الإيراني وتخضع لعقوبات أميركية؛ كما أن الحرس الثوري نفسه خاضع لعقوبات من الاتحاد الأوروبي وكندا وأستراليا وجهات أخرى. لذلك، حتى إذا انضمت عُمان إلى إدارة مشتركة للمضيق ووافقت الولايات المتحدة على نوع من آلية الرسوم، فإن كثيراً من الشركات الغربية والدولية ستمتنع عن الدفع أو التعاون، وقد يتحول المضيق عملياً إلى ممر لـ«أسطول الظل» والسفن القادرة على مقاومة العقوبات. وتقف إيران الآن بين خيارين: استخدام هرمز لتوليد الإيرادات، أو الحفاظ عليه كضمانة أمنية. والجمع بين الاثنين صعب. وتكمن مصلحة طهران المستدامة في إعادة فتح المضيق بالكامل، من دون رسوم ومن دون عوائق. فإذا حاولت إيران، بثقة مفرطة، معاقبة الولايات المتحدة في هرمز، فلن تخلق ظروفاً مستقرة لبقائها. إن القدرة على إغلاق المضيق هي أقوى ضمانة أمنية للجمهورية الإسلامية؛ أما التصرف الأكثر حكمة فهو عدم استخدامها.

https://www.inss.org.il/social_media/the-imposition-of-a-ceasefire-in-the-

RT

الدبلوماسية البراغماتية بين أنقرة وموسكو؛ هل تبحث تركيا وروسيا عن نظام إقليمي جديد؟

جاءت زيارة هاكان فيدان، وزير خارجية تركيا، إلى موسكو وقازان في وقت كانت فيه قنوات مهمة للحوار بين الغرب وروسيا قد أُغلقت أو تراجعت فعلياً بسبب حرب أوكرانيا، وأزمة أمن البحر الأسود، وتصاعد المناخ التصادمي. وتكمن أهمية هذه الزيارة في أن أنقرة أظهرت أنها لا تزال ترى في موسكو فاعلاً ضرورياً لأي ترتيبات أمنية جدية في البحر الأسود، وأوكرانيا، وجنوب القوقاز، والمعادلات الإقليمية، وأنها، خلافاً للنهج الغربي القائم على الضغط، تعتبر الحفاظ على الحوار مع روسيا جزءاً من الواقعية الدبلوماسية. وقد اشتملت الزيارة على محورين رئيسيين: مباحثات عمل في موسكو ورسالة سياسية في قازان. ففي موسكو، بحث فيدان مع سيرغي لافروف مجموعة من الملفات الصعبة، من بينها حرب أوكرانيا، وأمن البحر الأسود، وحرية الملاحة، والبنى التحتية المدنية، ووضع جنوب القوقاز. ولم تُزَل الخلافات بين الطرفين، لكن نبرة المباحثات بقيت مهنية وعملية. وفي هذا الإطار، تنطلق تركيا من فرضية مفادها أن استقرار البحر الأسود أو القوقاز لا يمكن أن يتحقق من دون أخذ روسيا في الحسبان. كما أعلن فيدان مجدداً استعداد تركيا لاستضافة جولة جديدة من المفاوضات بين روسيا وأوكرانيا متى كان الطرفان مستعدين لذلك؛ وهو اقتراح طُرح لا بوصفه حلاً فورياً، بل باعتباره تهيئة لمساحة الحوار. وفي المقابل، شددت موسكو على أنها لم تنسحب من الدبلوماسية، لكنها لن تقبل اتفاقاً لا يكون سوى غطاء مؤقتاً للقضايا الأمنية الجوهرية. وهنا تبرز أهمية الدور التركي، لأن أنقرة لا تنظر إلى روسيا كفاعل هامشي، بل كأحد الأطراف المركزية في الأزمة. كما كان ملف البحر الأسود بارزاً في المباحثات؛ فهو بالنسبة إلى روسيا ممر حيوي للوصول إلى المياه الدافئة وساحة لإظهار القوة البحرية، أما بالنسبة إلى تركيا فهو مجال مباشر الصلة بمسارات الملاحة والطاقة والتوازن الإقليمي. وأي حادثة ناقلة نفط أو مواجهة بحرية في هذه المنطقة يمكن أن تنعكس فوراً على التأمين، وصادرات الحبوب، وعقود الطاقة. ولم يقتصر مسار موسكو على وزارة الخارجية. فقد التقى فيدان إيغور ليفيتين، المسؤول عن التعاون الدولي في مجال النقل في الكرملين، وفلاديمير ميدينسكي، مساعد الرئيس، وسيرغي شويغو، أمين مجلس الأمن الروسي. ويُظهر هذا التشكيل أن موسكو تتعامل بجدية مع العلاقة مع تركيا في مجالات النقل، والأمن، والدبلوماسية الإقليمية. كما ذكّر لقاء فيدان مع مجتمع الأعمال التركي في روسيا بأن الرابط بين البلدين ليس سياسياً فحسب، بل يستند أيضاً إلى التجارة، والطاقة، والسياحة، والبناء، والصادرات الزراعية، والشبكات المؤسسية؛ وهي مجالات استمرت حتى في فترات التوتر. وقد اتضحت الأهمية السياسية للزيارة أكثر في قازان، حيث التقى فيدان فلاديمير بوتين على هامش اجتماع روسيا ورابطة آسيان. وحمل حضور تركيا في هذا الفضاء رسالة مفادها أن أنقرة لا تزال ترى في روسيا مركز قوة يمكن التحاور معه. كما أكد نقل الرسالة الحارة من رجب طيب أردوغان إلى بوتين أهمية القناة المباشرة بين الزعيمين؛ وهي قناة أدارت، على مدى سنوات، أزمات مثل إسقاط المقاتلة الروسية، والخلافات في سوريا وليبيا، وقره باغ. وخلاصة هذا التقييم أن تركيا، رغم عضويتها في حلف شمال الأطلسي، لا تجعل مصالحها الإقليمية تابعة بالكامل لمنطق النظام التحالفي الغربي. فأنقرة تدرك أن روسيا، في ملفات مثل أوكرانيا، وسوريا، وجنوب القوقاز، والطاقة، والأمن الغذائي، وممرات النقل، لا تزال فاعلاً لا يمكن استبعاده. ولم تحقق زيارة فيدان إنجازاً استعراضياً كبيراً، لكنها عززت قناة نادرة وفعالة للحوار العملي بين موسكو ودولة من داخل البنى الغربية؛ وهي قناة تُعد، في المناخ الراهن، بداية لدبلوماسية جادة بحد ذاتها.

https://www.rt.com/news/-٦٤١٩.٦turkiye-russia-hakan-adults/

LEMONDE

هل أصبح الدفاع الأوروبي، باسم السيادة، جزءاً من الاستثمار المستدام؟

في ظل تصاعد عدم الاستقرار الجيوسياسي، انتقل الدفاع الأوروبي من موقع هامشي في الاستثمار المسؤول إلى أحد محاور النقاش حول «الاستثمار المستدام». والحجة الأساسية لدى مؤيدي هذا التحول هي أن الاستثمار في الدفاع، بما أنه يسهم في حماية السيادة والحرية والديمقراطية وأمن المجتمعات، يمكن اعتباره استثماراً مسؤولاً. ويقف هذا التصور في مواجهة تقليدٍ استبعد، على مدى سنوات، القطاع

الدفاعي غالباً من المحافظ الاستثمارية القائمة على معايير ESG، أي البيئة والمجتمع والحوكمة، تماماً كما كان كثير من مديري الأصول يستبعدون الصناعات التسليحية من الصناديق المستدامة إلى جانب الكحول والقمار والمواد الإباحية. غير أن التحولات الأمنية الأخيرة أضعفت هذا الفصل. فقد أدت حرب أوكرانيا، وتراجع اعتماد أوروبا على الولايات المتحدة، والحاجة إلى ردع مستقل، إلى قفزة في الموازنات العسكرية؛ إذ ارتفعت ميزانيات الجيوش الأوروبية في عام ٢٠٢٥ بنسبة ١٤ في المئة مقارنة بالعام السابق. وتعتزم المفوضية الأوروبية تعبئة نحو ٨٠٠ مليار يورو لتعزيز الدفاع بحلول عام ٢٠٣٠، فيما تعهّد أعضاء حلف شمال الأطلسي بزيادة إنفاقهم العسكري الصرف إلى ٣٫٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٣٥. وإلى جانب الموارد الحكومية، اتجه اهتمام بروكسل إلى رأس المال الخاص، لأن صناديق الاستثمار المستدام في أوروبا كانت تدير، حتى نهاية عام ٢٠٢٥، مدخرات تفوق ٧٢٠٠ مليار يورو. وسعت المفوضية الأوروبية إلى خفض العوائق أمام دخول الدفاع إلى الاستثمار المستدام، وحصرت الخط الأحمر في «الأسلحة المثيرة للجدل» مثل الألغام المضادة للأفراد، والذخائر العنقودية، والأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وفي يونيو ٢٠٢٥، أُعلن أن الصناعة الدفاعية لا تتعارض مع أطر ESG، وأنه لا توجد قيود عامة على تمويل هذا القطاع. وفي نهاية العام نفسه، قُدّم الدفاع بوصفه صناعة تسهم في الاستدامة من زاوية الصمود والأمن والسلام. وبناءً على ذلك، يُعاد اليوم تعريف الدفاع الأوروبي ضمن الركن الاجتماعي من ESG، أي حفظ الاستقرار والرفاه العام ودعم حقوق الإنسان. ويظهر هذا التحول أيضاً في سلوك المستثمرين. فبين عام ٢٠٢٢ ومنتصف ٢٠٢٥، ضاعفت صناديق الأسهم الأوروبية النشطة وفق معايير ESG انكشافها على قطاع الطيران والدفاع ثلاث مرات. وفي مارس ٢٠٢٥ بلغ متوسط تخصيص هذه الصناديق للأسهم الدفاعية ١٫٩ في المئة، مقابل ٢٫٣ في المئة للصناديق غير المعتمدة على ESG، ما يعني أن الفجوة بين الصناديق المستدامة والتقليدية تقلصت بوضوح. وارتبطت هذه الزيادة أساساً بصناديق «المادة ٨» التي تروّج لخصائص بيئية أو اجتماعية، لا بصناديق «المادة ٩» الأكثر صرامة وذات الأهداف المستدامة المحددة. كما عزز الصعود القوي لأسهم الصناعات الدفاعية هذا المسار؛ فمنذ فبراير ٢٠٢٢ حتى منتصف يونيو ٢٠٢٦، حققت أسهم أكبر خمسة متعاقدين دفاعيين في أوروبا نمواً لافتاً: ارتفع سهم إيرباص، التي يأتي أقل من ٢٠ في المئة من إيراداتها من الدفاع، بنسبة ٦٦ في المئة؛ وتاليس الفرنسية بنسبة ١٥٠ في المئة؛ وBAE Systems البريطانية بنسبة ٢١٠ في المئة؛ وليوناردو الإيطالية بنسبة ٦٥٠ في المئة؛ ورينميتال الألمانية بنسبة ١٠٠٠ في المئة، حتى أصبح صعود راينميتال رمزاً لإعادة تسليح ألمانيا. ومع ذلك، يبقى الدفاع عالي المخاطر من منظور ESG. فالنقاد يؤكدون أن الدفاع، حتى إن كان ضرورة أمنية، لا يصبح بالضرورة «مستداماً» أو «مسؤولاً اجتماعياً»، ولا يحقق أثراً إيجابياً مباشراً في المجتمع والأفراد. كما أن مفهوم السيادة لا يبدد الغموض المحيط بالعقود والمآل النهائي لاستخدام الأسلحة، ولا سيما بالنسبة إلى مصدرين مثل فرنسا، ثاني أكبر مصدر للسلاح في العالم. وتقع أسواق الطلب الرئيسية في الشرق الأوسط ومصر وآسيا، وبعضها لا يتمتع بأوضاع ملائمة في حقوق الإنسان والتعددية السياسية. وتظهر البيانات المركبة أنه في عام ٢٠٢٣ ذهب ١٦ في المئة فقط من صادرات السلاح الفرنسية إلى دول «حرة»، فيما توزع ٨٤ في المئة على دول «حرة جزئياً» و«غير حرة». كما اتُّهمت شركات فرنسية وأوروبية بإرسال أسلحة إلى السعودية والإمارات في حرب اليمن، وبصادرات عسكرية إلى إسرائيل، رغم أن الحكومة الفرنسية تقول إن هذه المواد كانت دفاعية أو مخصصة لإعادة التصدير. لذلك يبقى السؤال الجوهري أمام المستثمر المسؤول: هل يمكن تأمين أمن أوروبا على حساب تعزيز الحرب أو القمع في مناطق أخرى من العالم؟

https://www.lemonde.fr/argent/article/٢١/٠٦/٢٠٢٦/la-defense-europeenne-

REUTERS

الحرس الثوري وتكتيك الخلايا الصغيرة؛ تحوّل نمط القوى الوكيلة في العراق

استناداً إلى معلومات قدّمتها ثمانية مصادر عراقية، أنشأ الحرس الثوري الإيراني في العراق خلايا سرية جديدة لتنفيذ هجمات ضد دول الخليج المضيفة للقوات الأميركية. ويُقال إن الهدف من هذه الآلية الجديدة هو الالتفاف على شبكات الميليشيات المعروفة وتقليل احتمال كشف العمليات أو نسبتها مباشرة إلى إيران. ووفقاً لهذه الرواية، نفّذت ثلاث أو أربع خلايا، تتألف كل واحدة منها من نحو عشرة عناصر نخبة من الشيعة العراقيين، ما لا يقل عن سبع هجمات بطائرات مسيّرة من مناطق صحراوية قرب

البصرة والسماوة، بين ٢٠ أبريل و١٧ مايو، ضد أهداف في الكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وقد جرى تجنيد بعض أعضاء هذه المجموعات من إطار «المقاومة الإسلامية في العراق»، وهو ائتلاف يضم جماعات شيعية متشددة تمتلك آلاف المقاتلين. غير أن الخلايا الجديدة تعمل خارج بنية القيادة التابعة لذلك الإطار، وترفع تقاريرها مباشرة إلى الحرس الثوري. ويشير هذا التحول التكتيكي إلى أن إيران، في ظل تراجع قوة وكلائها الإقليميين وانخفاض مواردها العسكرية والاقتصادية، تسعى إلى الحفاظ على قدرتها على ممارسة النفوذ في المنطقة عبر وحدات أصغر وأكثر خفاءً وأشد طابعاً أيديولوجياً. وبعد الهجوم الأميركي والإسرائيلي على إيران في ٢٨ فبراير، أعلنت جماعات مرتبطة بمحور المقاومة في العراق مسؤوليتها عن عشرات الهجمات بالطائرات المسيّرة والصواريخ ضد أصول أميركية في العراق، لكن خلافاً للتوقعات، لم تحدث تعبئة واسعة داخل العراق. وفي الوقت نفسه، أظهرت بعض الجماعات الشيعية القوية منذ العام الماضي مؤشرات استعداد لنزع السلاح والتركيز على السياسة الداخلية، بهدف تفادي تصعيد المواجهة مع الحكومة الأميركية. فقد أعلنت جماعتا «عصائب أهل الحق» و«كتائب الإمام علي» أنهما ستبدآن، عقب تحذيرات متكررة من واشنطن، عملية تسليم السلاح إلى الحكومة العراقية. وربما كان هذا المسار أحد العوامل التي دفعت إلى تشكيل مجموعات أصغر وخاضعة للسيطرة المباشرة للحرس الثوري. أما الاتفاق المؤقت بين الولايات المتحدة وإيران، الذي وُقّع لإنهاء الحرب، فقد أرجأ قضايا صعبة مثل مستقبل البرنامج النووي الإيراني إلى مفاوضات لاحقة، لكنه لم يتناول مسألة دعم طهران للجماعات الوكيلة. كما أكد المسؤولون الإيرانيون أن دعم «جماعات المقاومة» غير قابل للتفاوض. وفي المقابل، طلبت الولايات المتحدة من الحكومة العراقية تفكيك جميع أدوات النشاط الإيراني المزعزع للاستقرار في العراق، بما في ذلك الحرس الثوري والميليشيات المتحالفة مع طهران. كما بحث رئيس الوزراء العراقي الجديد، علي الزيدي، في لقائه مع المبعوث الأميركي، خططاً لنزع السلاح الكامل وحل جميع الجماعات المسلحة الخارجة عن سيطرة الدولة، ومنع استخدام الأراضي العراقية لتهديد السلام الإقليمي. وقد أثّرت الحرب الأخيرة بشدة في منطقة رئيسية لإنتاج الطاقة في العالم. ورداً على الهجمات الأميركية والإسرائيلية، أغلقت إيران عملياً مضيق هرمز، الذي يمر عبره نحو خُمس تجارة النفط والغاز الطبيعي المسال العالمية، وبدأت حملة واسعة من الهجمات بالطائرات المسيّرة والصواريخ ضد جيرانها في الخليج. ووفقاً للمعلومات الأمنية العراقية، نفذت الجماعات الجديدة ما لا يقل عن ثلاث هجمات على الكويت، وهجومين على السعودية، وهجومين على الإمارات. ومن بين الأهداف المزعومة قاعدة علي السالم الجوية في الكويت، حيث تتمركز قوات أميركية، ومحطة عسكرية في المطار الدولي للبلاد. وقد جرى اعتراض الهجمات على السعودية والإمارات، غير أن أهدافها الدقيقة لا تزال غير واضحة. ولم تُتحقق هذه الادعاءات بصورة مستقلة. ومع ذلك، يعتقد مسؤولون عراقيون أن هدف الحرس الثوري من إنشاء هذه الخلايا هو الحفاظ على قابلية الإنكار، وتقليل الضغط الأميركي على بغداد، وحماية الجماعات الرئيسية المتحالفة مع إيران. ويمثل هذا الوضع اختباراً مبكراً لحكومة الزيدي، التي يتعين عليها الموازنة بين الشراكة مع واشنطن وضغوط طهران. كما يمكن للهجمات المنطلقة من الأراضي العراقية أن تُضعف مجدداً مسار ترميم علاقات بغداد الصعب مع الكويت والسعودية والإمارات، وهو المسار الذي تضرر منذ غزو الكويت عام ١٩٩٠.

https://www.reuters.com/world/middle-east/irans-

ECONOMIST

كيف لا تزال الصين تعمل أكثر من الغرب

The Economist

في الرواية المقدَّمة، لا تكمن المسألة الأساسية في مجرد كدّ قوة العمل الصينية، بل في الطريقة التي يُعاد بها تمثيل هذا الكدّ رسمياً ضمن منظومات الحوافز وأوسمة العمل؛ وهي آلية تبدو في ظاهرها تقديراً لمهارة العمال ومثابرتهم وتضحياتهم، لكنها قد تخفي عملياً هوية أشد أشكال العمل صعوبة وواقعها خلف وجوه رمزية وروايات احتفالية قائمة على الفخر.

ويؤكد العنوان الفرعي هذه النقطة ذاتها، إذ يشير إلى أن نظام منح الأوسمة يغطي هوية أكثر العمال اجتهاداً أو يعيد تمثيلها بصورة انتقائية. والنموذج المحوري في النص هو الحرفي يانغ فويو، الذي فاز هذا العام بوسام العمل الوطني تقديراً لمهارته والتزامه المهني. وفي حديثه إلى وسائل الإعلام المحلية، يعرّف نفسه بتواضع بأنه مجرد «صانع يشم»؛ غير أن عمله الفني يبيّن أن هذا الوصف المبسط بعيد عن حقيقة ما يقوم به. فمهارته ومهارة زملائه في نحت اليشم تمثل عملاً معقداً، طويلاً، ومتطلباً لدقة عالية للغاية. وقد أمضوا خمسة أشهر في إنجاز قطعة جديدة، وتمكنوا من تحويل النتوءات والبروزات واللاانتظامات الطبيعية في الحجر إلى جزء من التكوين الفني للعمل. وتُعرَف هذه القطعة بعنوان «تسعة تنانين تقدّم لوحاً من اليشم». وقد صُوّرت فيها التنانين الأسطورية على نحو يجمع بين بعدٍ علوي رقيق وقوة هجومية صارمة، كما لو أنها لا تقبل تسليم ذلك اللوح اليشمي من دون مقاومة. ويكشف هذا الوصف أن العمل المقصود ليس مجرد نشاط يدوي أو زخرفي، بل هو مزيج من المهارة التقنية، والخيال الأسطوري، ومعرفة المادة الخام، والقدرة على تحويل عيوب الحجر الطبيعية إلى عناصر جمالية. ومن منظور تحليلي، يكتسب إبراز هذا المثال أهمية في فهم نموذج العمل في الصين. ففي هذه الرواية، يُقدَّم العامل أو الحرفي الصيني بوصفه شخصاً لا يعمل لساعات طويلة وبالتزام عالٍ فحسب، بل يقيم أيضاً علاقة عميقة مع المادة والتقاليد وهوية الإنتاج. ومع ذلك، فإن التركيز على الوسام والشرف الوطني يمكن أن يكشف البعد البنيوي للمسألة أيضاً؛ إذ تستخدم الدولة ووسائل الإعلام النماذج المثالية لعرض أخلاقيات العمل والانضباط والتفوق الإنتاجي، في حين قد تبقى الصعوبة الفعلية للعمل، والضغوط الخفية في سوق العمل، والهوية الأوسع للعمال في أكثر القطاعات مشقة، أقل ظهوراً. لذلك، يتمثل المضمون الأساسي لهذا القسم في أن التفوق العملي للصين على الغرب لا يُفسَّر فقط بالمؤشرات الاقتصادية أو بساعات العمل، بل يرتبط أيضاً بنظام من التقييم الاجتماعي، وبناء الرواية الرسمية، والتقدير الرمزي للعمل. فأوسمة العمال تبرز، من جهة، الجهد والمهارة، لكنها قد تقدم، من جهة أخرى، صورة مضبوطة وانتقائية عن الواقع المعقد لقوة العمل الصينية.

https://www.economist.com/leaders/١٨/٠٦/٢٠٢٦/donald-trump-

FOREIGNAFFAIRS

الصين ترفع سلّم التنمية خلفها؛ تحدّي التصنيع أمام الدول الفقيرة

FOREIGN AFFAIRS

تتحول الصين إلى قوة لا تهيمن فقط على الصناعات المتقدمة مثل السيارات الكهربائية، والألواح الشمسية، والبطاريات، والطائرات المسيّرة، بل إنها، خلافاً للمسار المعتاد للتنمية، لم تغادر أيضاً القطاعات الأقدم والأكثر اعتماداً على اليد العاملة في الإنتاج الصناعي؛ وهي القطاعات نفسها التي تعتمد عليها الدول الفقيرة ومتوسطة الدخل عادة للخروج من الفقر. وتكمن المسألة الأساسية في أن بكين تسعى عملياً إلى الحفاظ على ميزتها النسبية في كل المجالات تقريباً؛ وهو أمر يتعارض مع المنطق الشائع في الاقتصاد الدولي، ويحرم الدول الأفقر من فرصة

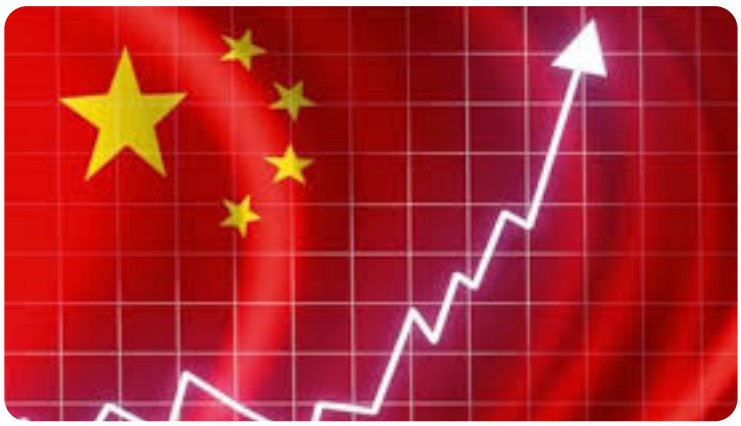

التصنيع. وتزداد أهمية هذا المسار في وقت بلغ فيه الفائض التجاري الصيني، نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مستوى تاريخياً. فقد أضعفت الصدمة التصديرية الصينية الأولى في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين الصناعات التحويلية الأميركية بالدرجة الأولى، وخلّفت تداعيات سياسية واسعة في واشنطن. أما الصدمة الجديدة فتستهدف أوروبا أكثر، ولا سيما ألمانيا، التي بُني نموذجها الصناعي على محرك الاحتراق الداخلي والهندسة المتقدمة المرتبطة به. ومع ذلك، فإن الضحايا الرئيسيين لـ«الضغط الصيني» ليسوا عمال ديترويت أو شتوتغارت، بل عمال المستقبل في مدن مثل أديس أبابا، ودكا، ولاغوس، ونيروبي، وبنوم بنه، وسورات، وتيروبور؛ حيث يظهر الضرر الأكبر في صورة مصانع لا تُبنى أبداً، وأسواق تصدير لا تُفتح أبداً، وقدرات لا تتشكل أبداً. وقد كان المسار التاريخي للخروج من الفقر في كثير من الدول هو تصدير المنتجات الصناعية: الملابس، والألعاب، والأحذية، والأثاث، وتجميع الإلكترونيات، والقطاعات التي تستوعب العمالة منخفضة المهارة، وتُعزز في الوقت ذاته الشركات، واللوجستيات، والمعرفة التقنية، وقدرات الدولة. وقد استفادت الصين نفسها من نظام التجارة المفتوح هذا، وأخرجت مئات الملايين من الفقر، لكنها تضيق اليوم المسار نفسه أمام الآخرين. ومن فائض الإنتاج الصناعي الصيني البالغ نحو ٢/٢ تريليون دولار، يتركز ما بين ٧٠٠ مليار و١/٤ تريليون دولار في قطاعات كثيفة العمالة منخفضة المهارة مثل الملابس، والأحذية، والألعاب، والأثاث، وتجميع الإلكترونيات. وقد ارتفعت حصة الصين من الصادرات الإجمالية للسلع منخفضة المهارة منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين، وبلغت أكثر من ٦٠ في المئة عام ٢٠١٤، ثم بدا أنها تراجعت؛ غير أنه إذا احتُسبت القيمة المضافة في سلسلة الإنتاج، فإن حصة الصين لم تسجل عملياً انخفاضاً ذا معنى. فالصين قد تصدّر قمصاناً أقل، لكنها تسيطر على قدر أكبر من الخيوط، والسحّابات، والأزرار، والمدخلات المستخدمة في إنتاج القميص نفسه. وبين عامي ٢٠١٣ و٢٠٢٣، بقيت حصة الصين من صادرات القيمة المضافة للسلع منخفضة المهارة عند نحو ٦٤ في المئة، بينما تراجعت حصتها من قوة العمل بثلاث نقاط مئوية. وعلى هذا الأساس، ارتفعت صادرات الصين «الإضافية» من ٣٣ إلى ٣٦ في المئة من إجمالي صادرات الدول منخفضة ومتوسطة الدخل. وقد قُدّر هذا الفائض في الملابس والمنسوجات والجلود والأحذية عام ٢٠٢٢ بنحو ١١٠ مليارات دولار، وبأكثر من ٣٥٥ مليار دولار في جميع القطاعات منخفضة المهارة؛ وهي طاقة كان يمكن أن تخلق عشرات الملايين من الوظائف الصناعية في الاقتصادات الأفقر. كما أن الاقتصادات المتقدمة، عند مستوى الدخل الحالي للصين، كانت تملك حصة تصديرية تقارب ٨ في المئة في قطاعات مماثلة، بينما تبلغ حصة الصين اليوم ٢٧ في المئة؛ وهي فجوة تعادل نحو ١٤٠ مليار دولار من الصادرات الإضافية في أربعة قطاعات كثيفة العمالة. وتستمر هذه الهيمنة رغم ارتفاع الأجور الصينية؛ ففي قطاع الملابس يبلغ متوسط الأجر السنوي في الصين نحو ١٠ آلاف دولار، أي خمسة أضعاف بنغلاديش وأربعة أضعاف الهند. ويعود جزء من هذه الأفضلية إلى حجم الإنتاج، واللوجستيات، والتكتلات الصناعية، والأتمتة، والإدارة، غير أن احتمال التدخل السياسي يظل جدياً أيضاً. فوفق بعض التقديرات، تُبقي الصين قيمة اليوان أدنى من مستواها الحقيقي بنسبة ١٥ إلى ٢٥ في المئة، ما يعمل كإعانة عامة للمصدّرين الصينيين وضريبة على المنتجين الأجانب. ويمكن أن يشمل الحل منح الدول النامية وصولاً بلا رسوم جمركية إلى السوق الصينية، بل حتى دعم واردات السلع كثيفة العمالة من الدول الفقيرة، وتشجيع رواد الأعمال الصينيين على إنشاء مصانع في هذه الدول، ونقل المهارات، وتصحيح قيمة اليوان. وإذا أرادت الصين أن تنال موقع القيادة العالمية، فعليها أن تدرك أن القيادة لا تتحقق بالهيمنة وحدها، بل بإتاحة إمكان النمو للآخرين.

https://www.foreignaffairs.com/china/china-pulling-ladder-behind-

REUTERS

البنوك تقول إن استعادة تدفق النفط عبر هرمز ستستغرق وقتاً

لن تكون عودة تدفق النفط عبر مضيق هرمز واستئناف إنتاج النفط بعد اتفاق السلام المؤقت بين الولايات المتحدة وإيران عملية فورية، إذ تشير تقديرات محللين مصرفيين إلى أنها قد تستغرق عدة أشهر. فمضيق هرمز، الذي يمر عبره نحو خُمس إمدادات النفط العالمية، تعرّض للاضطراب خلال حرب إيران، وقد أدى هذا الاضطراب إلى ارتفاع حاد في أسعار النفط. وبلغ

خام برنت في أبريل ١٢٦ دولاراً للبرميل، وهو أعلى مستوى له منذ أربع سنوات. وتتباين التقديرات بشأن سرعة العودة إلى الوضع الطبيعي؛ إذ تتوقع إحدى التقييمات المصرفية أن تعود صادرات النفط والغاز من الخليج إلى مستويات ما قبل الحرب بحلول نهاية يوليو، وأن يتعافى إنتاج النفط بحلول أكتوبر. غير أن المشكلة الأساسية لا تكمن بالضرورة في نقص السفن، بل في أن حذر مالكي السفن وشركات النقل البحري قد يحد من القدرة التصديرية. ويُشار إلى تجنب المخاطر من جانب شركات الشحن، إلى جانب الأهداف الجيوسياسية لإيران خلال مفاوضات الملف النووي الممتدة لستين يوماً، بوصفهما من العوامل المحتملة التي قد تبطئ تدفق الصادرات. وفي القراءة الأكثر حذراً، فإن عودة تدفق النفط إلى طبيعته ستستغرق، حتى في أفضل السيناريوهات، عدة أشهر. ويتطلب تحقق ذلك إعادة نحو ١٢ مليون برميل يومياً من الإنتاج المتوقف إلى السوق. ويبيّن هذا الرقم أن المسألة لا تقتصر على إعادة فتح الممر البحري، بل تشمل أيضاً استعادة القدرة الكاملة على الإنتاج والتصدير، وهو ما يحتاج إلى وقت وضمانات أمنية وتنسيق عملياتي. ومن بين العقبات المهمة إزالة الألغام من مضيق هرمز؛ إذ تشير التقديرات إلى أن هذه العملية قد تستغرق، بسبب الصعوبات اللوجستية، أشهراً لا أياماً. وبناءً على ذلك، حتى بعد التوصل إلى اتفاق سياسي، قد يظل سوق النفط يواجه عجزاً في المعروض حتى الربع الرابع من عام ٢٠٢٦. وهذا يدل على أن أثر الاتفاق في سوق الطاقة سيكون تدريجياً، ولا يمكن توقع زوال الاضطرابات الناجمة عن الحرب بسرعة. ومع ذلك، انخفضت أسعار النفط بعد إعلان الاتفاق بين الولايات المتحدة وإيران؛ إذ جرى تداول خام برنت يوم الخميس، نحو الساعة ١٤:٥٣ بتوقيت غرينتش، عند نحو ٧٧٫١٦ دولاراً للبرميل، لأن الاتفاق خفف المخاوف من استمرار الضغط على الإمدادات لفترة طويلة. ويُظهر هذا الانخفاض أن الأسواق استجابت سريعاً للأفق السياسي، غير أن الاستجابة السعرية لا تعني بالضرورة معالجة فورية للمشكلات المادية والأمنية والعملياتية في مسار التصدير. والخلاصة الأساسية هي أن الاتفاق، وإن هدّأ توقعات السوق وخفف جزءاً من الضغط النفسي على أسعار النفط، فإن العودة الفعلية لتدفق النفط من هرمز إلى مستواه الطبيعي لا تزال تواجه عقبات جدية: حذر شركات الشحن، وإزالة الألغام، واستئناف الإنتاج المتوقف، والقيود اللوجستية، والحسابات الجيوسياسية الإيرانية في المفاوضات المقبلة.

https://www.reuters.com/business/energy/oil-flows-through-

ATLANTICCOUNCIL

ماذا يعني الاتفاق الأميركي الإيراني لبقية الشرق الأوسط وما وراءه؟

لا يُعدّ الاتفاق بين الولايات المتحدة وإيران مجرد تفاهم ثنائي، بل يحمل تداعيات واسعة على الشرق الأوسط والقوى من خارج الإقليم. فمذكرة التفاهم يُفترض أن تعيد فتح مضيق هرمز وتثبّت وقف إطلاق النار القائم منذ ٧٠ يوماً، غير أن آثارها تختلف جذرياً بين الفاعلين. دول الخليج ترحّب بانتهاء حالة عدم اليقين الناجمة عن الحرب وبالعودة النسبية لحركة الملاحة، بعدما تعرضت لصواريخ ومسيّرات إيرانية، واضطربت صادراتها النفطية والغازية بفعل الإغلاق المزدوج للمضيق، وسقطت في بعض الحالات خسائر بشرية. كما جرى تعديل توقعات نموها نزولاً، وارتفع التضخم، وتضررت الثقة بنموذجها الاقتصادي، وانخفض عدد العمال المهاجرين والسياح. وفي منشآت حيوية مثل مرافق الغاز الطبيعي المسال في راس لفان بقطر، لحقت أضرار جسيمة قد يستغرق إصلاحها الكامل سنوات. ورغم اختلاف المقاربات بين عُمان وقطر من جهة، والسعودية والإمارات من جهة أخرى، باتت مواقف أعضاء مجلس التعاون الخليجي أكثر تقارباً. ومع ذلك، تبدو العودة الفورية إلى الوضع الطبيعي مستبعدة؛ فالثقة بالولايات المتحدة كحليف أمني تراجعت، لكن الاعتماد على مظلتها الصلبة ما زال قائماً. ومن المرجح أن تكون أولويتهم دعم اتفاق أكثر

استقراراً وشمولاً بشأن القدرات النووية والأنشطة الإقليمية لإيران، لا توسيع الاتفاقيات الإبراهيمية، حتى إذا كان قبول ترتيبات جديدة لعبور هرمز كلفة غير مرغوبة. أما في إسرائيل، فالانطباع السائد أن إسرائيل خرجت خاسرة من الحرب الأميركية الإيرانية؛ إذ لم يؤيد الاتفاق سوى ١٨ في المئة من الإسرائيليين، وسط خشية من أن إيران لم تقدم، مقابل وقف العمليات الأميركية، تنازلاً ملموساً سوى استئناف المرور عبر هرمز. فقد أُحيل الملف النووي إلى وعود عامة، وبدا أن البرنامج الصاروخي ودعم الوكلاء بقيا من دون مساس، فيما يمكن لطهران أن تكتسب شرعية وموارد مالية جديدة لتعزيز قدراتها الهجومية والدفاعية. كما ازدادت علاقات واشنطن وتل أبيب توتراً، بعدما لم يشارك الرئيس الأميركي النص الأولي للاتفاق مع رئيس الوزراء الإسرائيلي، بل حذّر من احتمال بقاء إسرائيل وحيدة. وفي لبنان، أنتج الاتفاق غموضاً أكثر مما أنتج استقراراً. فرغم أن تسريب البنود الأربعة عشر يشير إلى نهاية الحرب في لبنان، لا توجد إشارة واضحة إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية. وتعتبر إيران الانسحاب الإسرائيلي جزءاً من الاتفاق، بينما تؤكد إسرائيل بقاء قواتها. وقد خفّض حزب الله هجماته مؤقتاً، وحاول نازحو الجنوب العودة، لكن القصف الإسرائيلي وتحليق المسيّرات استمرا. ويظهر حزب الله الآن أكثر تسلحاً في رواية «المقاومة» وأشد ارتباطاً بإيران، ما يضع الدولة اللبنانية أمام تحدٍّ أكبر في مسار نزع سلاحه. أما العراق فكان من أكبر الخاسرين، وتُعد إعادة فتح هرمز حيوية له، لأن أكثر من ٩٠ في المئة من إيرادات الدولة تأتي من صادرات النفط. وقد حذّر مسؤولون عراقيون من أن استمرار إغلاق المضيق سيجعل دفع الرواتب الحكومية في يوليو صعباً. غير أن انتهاء الحرب لم يقلّص نفوذ إيران في العراق، وما زالت الميليشيات المدعومة من طهران تُظهر قوتها العسكرية والسياسية. وتضررت سوريا بصورة محدودة، وقد تزداد أهميتها كمسار بديل لنقل النفط والغاز إلى المتوسط، خصوصاً أن العراق بدأ بالفعل نقل النفط براً عبرها، مع احتمال إحياء شبكة خطوط الأنابيب داخل الأراضي السورية، لكن غياب اتفاق أمني مع إسرائيل يبقيها عرضة للعمليات العسكرية الإسرائيلية. وتُعد باكستان من أبرز الرابحين؛ فلديها حدود طويلة ومضطربة مع إيران، وثاني أكبر كتلة شيعية في العالم، واعتماد على طاقة الشرق الأوسط، وملايين العمال في الخليج. وقد عزز دور الوساطة مكانة إسلام آباد الدولية وبدّل جزئياً صورتها السلبية المرتبطة بالإرهاب والأزمة الاقتصادية، رغم أن هذا النجاح قد يشجع القادة العسكريين والمدنيين على مزيد من التشدد الداخلي. أما روسيا فتواجه نتائج مزدوجة: فإغلاق هرمز كان يرفع أسعار نفطها ويخفف ضغط العقوبات، لكن انخفاض الأسعار بعد الاتفاق يقلص دخل موسكو، فيما قد يحد توقف الهجمات الإيرانية من تعاون الدول العربية أمنياً مع أوكرانيا. وبالنسبة إلى الصين، كان الاتفاق مكسباً واضحاً؛ إذ بقيت أقل تأثراً بالأزمة لأن النفط والغاز يشكلان أقل من ثلث استهلاكها للطاقة، بينما يظل الفحم مصدراً غالباً، ولديها مخزونات نفطية ضخمة. وقد ساعد خفض وارداتها في تهدئة السوق، بينما حصلت، من منظور بكين، على طاقة أرخص، وشهدت إنفاق واشنطن مليارات الدولارات واستنزاف جزء من مخزونها التسليحي وانشغالها عن آسيا والمحيط الهادئ، من دون أن تدفع الصين كلفة مماثلة.

https://www.atlanticcouncil.org/dispatches/what-the-us-iran-

CHATHAMHOUSE

الأزمة المقبلة في مضيق هرمز قد تكون أسوأ بكثير

رغم أن الاتفاق المؤقت بين الولايات المتحدة وإيران لإعادة فتح مضيق هرمز يَعِد برفع الحصار البحري الأميركي خلال ثلاثين يوماً وبعودة حركة السفن إلى مستويات ما قبل الحرب، فإن مستقبل هذا الممر المائي لا يزال غامضاً. فالنص ينص على أن «حركة السفن التجارية ستبدأ فوراً»، لكنه يقر في الوقت نفسه بأن على إيران إزالة الألغام والعوائق القائمة في المضيق؛ وهي عملية يُفترض أن

تبدأ خلال ثلاثين يوماً من توقيع الاتفاق، لكنها ستكون بطيئة ومكلفة، وستحتاج على الأرجح إلى تأكيد ودعم خارجيين، فضلاً عن جمع الذخائر غير المنفجرة التي سقطت في البحر أثناء الحرب. وحتى بعد إزالة الألغام، فإن غياب نظام فصل مسارات ملاحي معترف به دولياً أو آليات أمنية واضحة سيُبقي مخاطر الملاحة قائمة. لذلك، فإن مضيق هرمز ليس مفتوحاً بالكامل، ولن يعود قريباً إلى وضعه الطبيعي. كما أن مستقبل إدارة المضيق لا يزال غير محسوم؛ ففي حين وصف الرئيس الأميركي العبور عبره بأنه سيكون «دائماً ومن دون رسوم»، يتيح الاتفاق لإيران، بالتنسيق مع عُمان وبالتشاور مع الدول الساحلية الأخرى، تقرير «الإدارة المستقبلية والخدمات البحرية» للمضيق. وكان مسؤولون إيرانيون قد تحدثوا سابقاً عن استيفاء رسوم مقابل «خدمات» غير محددة. ولم تخفّض شركات التأمين بعد أقساط التأمين البحري بصورة كبيرة، ومن المرجح أن تطلب أدلة أوضح على التزام واشنطن وطهران قبل استئناف واسع لحركة الشحن. وحتى إذا أُعيد فتح هرمز، ستظل إيران قادرة على إغلاقه مجدداً، كما أن مجرد التهديد بالإغلاق قد يعطّل الملاحة من دون كلفة كبيرة على طهران. والخطر الأكبر أن يستهدف الحوثيون في اليمن، في الأزمة المقبلة، باب المندب في الوقت نفسه، وهو الممر الحيوي بين البحر الأحمر وخليج عدن. وقد ظهرت مؤشرات هذا النهج قبل وقف إطلاق النار؛ ففي ٨ يونيو هدّد الحوثيون بمنع عبور السفن الإسرائيلية والمرتبطة بإسرائيل في البحر الأحمر، وفي ١٠ يونيو ضايق زورق صغير سفينة تجارية قرب باب المندب. ولهذا التهديد سوابق جدية؛ فبين عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ هاجم الحوثيون أكثر من ١٩٠ سفينة تجارية في البحر الأحمر، ما عطّل التجارة العالمية. ورغم توقف هذه الهجمات بعد وقف إطلاق النار بين الولايات المتحدة والحوثيين في مايو ٢٠٢٥، بقيت القدرة على تهديد الملاحة قائمة. والآن، مع إغلاق هرمز عملياً أو تقييده، باتت بعض الطرق البديلة تعتمد على البحر الأحمر، ومنها نقل النفط براً إلى ميناء ينبع السعودي؛ لذلك فإن انعدام الأمن في باب المندب قد يجعل بدائل هرمز غير فعالة أيضاً. وينعكس ذلك مباشرة على قناة السويس، لأن باب المندب هو بوابتها الجنوبية، وقد انخفض عبور السفن عبر القناة عام ٢٠٢٤ بنحو ٩٠ في المئة خلال هجمات الحوثيين. إن الاضطراب المتزامن في عدة نقاط اختناق بحرية يرفع كلفة النقل والتأمين والوقود ومدة الرحلات، ويفرض طرقاً أطول عبر رأس الرجاء الصالح وازدحاماً في الموانئ البديلة. كما يضغط على سوق الطاقة، فيرفع أسعار النفط والغاز، ويقلل قدرة الاقتصادات المعتمدة على الاستيراد، ولا سيما الدول ذات الهشاشة المالية، على الوصول إلى الغذاء والوقود والسلع الأساسية. وستدفع الدول الصغيرة والأكثر ضعفاً الكلفة الأكبر، وقد تلجأ إلى ترتيبات عبور ثنائية مع إيران أو الحوثيين؛ كما حدث أثناء الحرب حين تفاوضت الهند وباكستان وماليزيا مع طهران بصورة موضعية للمرور عبر هرمز، وسعت شركات خاصة إلى اتفاقات منفصلة للعبور الآمن. أما المبادرات الأمنية القائمة، من المهمات البحرية الأوروبية إلى الممر الأمني للمنظمة البحرية الدولية وإطار جيبوتي، فلديها قيود كبيرة؛ إذ صُمم كثير منها لمكافحة القرصنة لا لمواجهة تهديد صاروخي ومسيّر مستدام. لذلك، يتعين على الحكومات في الأزمات المقبلة توسيع التخزين المينائي والتخطيط اللوجستي، وحماية الطرق البديلة قبل تحولها إلى أزمات، وتعميق التعاون مع قطاعي الشحن والتأمين، وتعزيز تبادل معلومات التهديدات، وتطوير آليات إقليمية للبحث والإنقاذ والاستجابة الطارئة. فقد انكشفت هشاشة هرمز، وأي اضطراب متزامن في هرمز وباب المندب والسويس قد يخلّف تداعيات متسلسلة على الاقتصاد العالمي.

https://www.chathamhouse.org/٢٠٢٦/٠٦/next-strait-hormuz-crisis-

FOREIGNAFFAIRS

الصعود الهادئ لأزمة البلاستيك؟

FOREIGN AFFAIRS

أصبح البلاستيك واحداً من أكثر المواد الاصطناعية انتشاراً في العالم، من الطرق والمدن وتغليف الأغذية والسيارات والملابس ومستحضرات التجميل والمعدات الطبية، وصولاً إلى أعمق نقاط المحيطات ومرتفعات إيفرست. أما الجسيمات البلاستيكية الدقيقة، أي التي يقل حجمها عن خمسة مليمترات، فتوجد اليوم في الهواء والغذاء وأجسام البشر، وقد ترسبت في أعضاء مثل الدماغ والقلب وأنسجة أخرى. وتشير دراسات إلى روابط بين تزايد التعرض للبلاستيك وارتفاع بعض الأمراض المزمنة، منها السرطان

وأمراض القلب والأوعية والسكري والسكتات والعقم. ورغم إدراك صانعي السياسات المتزايد أن البلاستيك يشكل تهديداً خطيراً للطبيعة وصحة الإنسان، فإن التلوث البلاستيكي يتسارع سنوياً؛ فقد زاد إنتاج البلاستيك غير المعاد تدويره ١٣ في المئة خلال خمس سنوات. وإذا استمر الاتجاه الحالي، سيرتفع الإنتاج من ٤٥٠ مليون طن عام ٢٠٢٥ إلى ٦٨٠ مليون طن عام ٢٠٤٠، وستزيد النفايات البلاستيكية من ١٣٠ إلى ٢٨٠ مليون طن، أي ما يعادل تفريغ شاحنة قمامة مليئة بالبلاستيك كل ثانية طوال عام كامل. وتكمن المشكلة في ضخامة الإنتاج وطول عمر البلاستيك؛ فبخلاف الورق الذي يتحلل سريعاً نسبياً، أو الزجاج الذي يتحول في النهاية إلى رمل، يبقى البلاستيك مئات السنين أو أكثر، وغالباً ما يحتوي «مواد كيميائية أبدية». أما الحلول الحالية، من حرق وطمر وإعادة تدوير، فغير كافية: فالحرق يطلق مواد ضارة، والتقنيات القائمة لم تُمكّن إلا من إعادة تدوير نحو ٩ في المئة من البلاستيك، كما أن طاقة المطامر محدودة. واليوم لا يُجمع ١٩ في المئة من النفايات البلاستيكية، أي نحو ٩٠ مليون طن، وقد يبلغ الرقم ٢٤٠ مليون طن بحلول ٢٠٤٠، فيما ينمو إنتاج البلاستيك أسرع بمرتين من قدرة إدارة النفايات. وقد تصل الكلفة السنوية لجمع النفايات البلاستيكية والتخلص منها إلى ١٤٠ مليار دولار عام ٢٠٤٠، بينما قد تعادل آثار الإنتاج والتخلص والتلوث فقدان ٩٨ ملايين سنة من الحياة الصحية. وتتفاقم أزمة الميكروبلاستيك أيضاً. وتشمل مصادره السبعة الرئيسية إطارات السيارات، والطلاء، وإعادة التدوير، والزراعة، والمنسوجات، وحبيبات البلاستيك الخام، ومنتجات العناية الشخصية. وقد شكّلت هذه المصادر العام الماضي ١٣ في المئة من إجمالي التلوث البلاستيكي، وقد ترتفع من ١٧ مليون طن إلى ٢٦ مليون طن عام ٢٠٤٠ إن لم يُتخذ إجراء. وسترتفع مساهمة الإطارات والطلاء وحدهما من ١٣ مليون طن عام ٢٠٢٥ إلى ٢٠ مليون طن عام ٢٠٤٠، فيما يرتفع القطاع الزراعي من مليوني طن إلى نحو ثلاثة ملايين. كما يعمّق البلاستيك أزمة المناخ؛ فلو كان نظام البلاستيك العالمي دولة، لكان رابع أكبر مصدر للكربون اليوم، وثالث أكبر مصدر بحلول ٢٠٤٠. وستزيد انبعاثاته السنوية من ٢٧ غيغاطن عام ٢٠٢٥ إلى ٤٢ غيغاطن عام ٢٠٤٠، أي ما يعادل انبعاثات مليار سيارة تعمل بالبنزين. ومع ذلك، ليس المستقبل حتمياً؛ فبالتقنيات والسياسات الحالية يمكن خفض إنتاج البلاستيك بحلول ٢٠٤٠ بنسبة ١٤ في المئة عن مستوى ٢٠٢٥، وخفض التلوث البلاستيكي ٨٣ في المئة من دون إلغاء الرفاه الحديث. ويمكن للقيود على المواد غير الضرورية وصعبة التدوير مثل PVC والبوليسترين والستايروفوم، وحظر المنتجات أحادية الاستخدام أو تقييدها، وقوانين مسؤولية المنتج الممتدة، وأنظمة إعادة الاستخدام، أن تخفض نفايات التغليف البلاستيكي بمقدار الثلثين خلال ١٤ عاماً. كما يجب تقييد مواد خطرة مثل البيسفينولات والفثالات والمواد الكيميائية الأبدية. وتظل الاستثمارات في الجمع والفرز والطمر الآمن ومكافحة التخلص غير القانوني وتحسين أوضاع ملايين جامعي النفايات ضرورية، إذ يجمع هؤلاء ٦٠ في المئة من البلاستيك المعاد تدويره عالمياً. وعلى الصعيد الدولي، تتواصل مفاوضات معاهدة أممية ملزمة بشأن دورة حياة البلاستيك كاملة، كما حظر الاتحاد الأوروبي منذ ٢٠٢٣ الإضافة المتعمدة للميكروبلاستيك إلى بعض المنتجات ويسعى لخفض تلوثه ٣٠ في المئة بنهاية العقد. وفوائد الانتقال تتجاوز كلفته: فخفض التلوث ٨٣ في المئة بحلول ٢٠٤٠ قد يوفر ١٩ مليار دولار سنوياً، ويخلق ٨٦ ملايين وظيفة في إعادة الاستخدام والتدوير، ويخفض الانبعاثات ٣٨ في المئة والآثار الصحية السلبية ٥٤ في المئة، بينما يزيد التأخير خمس سنوات كلفة إدارة النفايات عام ٢٠٤٠ بمقدار ٢٧ مليار دولار سنوياً.

https://www.foreignaffairs.com/world/quiet-rise-plastics-crisis

ECONOMIST

السبب الحقيقي وراء تعطل كل شيء في بريطانيا

The Economist

دخلت بريطانيا حالة من التآكل البنيوي لم تعد مجرد تقييم متشائم يقدمه المنتقدون، بل أصبحت إدراكاً واسعاً لدى فئات مختلفة من المجتمع. فالبلد الذي كان في وقت من الأوقات يؤثر في النظام الدولي بما يفوق وزنه الحقيقي، اتجه تدريجياً خلال العقود الأخيرة نحو انحدار اقتصادي ومؤسسي وسياسي. وتقدم البيانات الاقتصادية صورة واضحة: ففي عام ٢٠٢٣ كانت أسر الطبقة الوسطى البريطانية أفقر بنسبة ٢٠ في المئة من نظيراتها الألمانية، وبنسبة ٩ في المئة

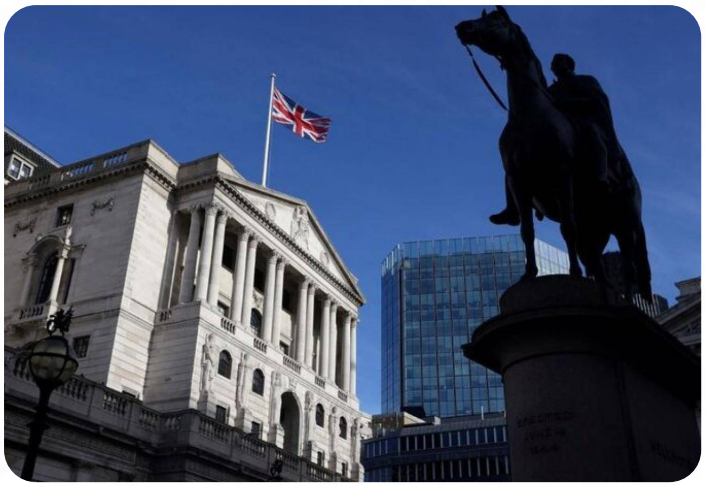

من نظيراتها الفرنسية. أما الفجوة لدى الأسر منخفضة الدخل، مقارنة بالبلديين، فبلغت ٢٧ في المئة. كما تمتلك بريطانيا أعلى مستوى من عدم المساواة في أوروبا، ولم يحقق نمو إنتاجيتها منذ عام ٢٠٠٨ سوى نصف متوسط ٢٥ دولة غنية في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وتملك البلاد أيضاً أعلى معدل للسجناء في أوروبا الغربية، فضلاً عن وضع بالغ السوء في تدهور الطرق وانتشار الحفر في المدن. وتربط الرواية الغالبة بشأن أفول بريطانيا هذا المسار بسلسلة من التحولات الطويلة الأمد: الانتقال من اقتصاد صناعي إلى اقتصاد مالي وخدمي، ونهاية المكانة الإمبراطورية، والعجز عن التكيف مع العولمة في مرحلة ما بعد الاستعمار، وإصلاحات عهد مارغريت تاتشر، والأزمة المالية عام ٢٠٠٨، وسياسات التقشف في مطلع عقد ٢٠١٠، ثم خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وجائحة كورونا. وضمن هذا الإطار، تحولت بريطانيا من دولة صناعية ذات مركز إمبراطوري إلى دولة متوسطة على هامش أوروبا، من دون أن تقبل طبقتها السياسية الواقع الجديد على نحو صحيح. وغالباً ما توصف الفترة الممتدة من ١٩٤٥ إلى ١٩٧٣ بأنها «العصر الذهبي» لبريطانيا؛ إذ تراجعت البطالة إلى حدها الأدنى، وبقي التضخم منخفضاً، وارتفعت المداخيل الحقيقية، وانخفضت اللامساواة وفقر الأطفال، وزاد متوسط العمر المتوقع، وتوسعت حقوق العمال والنساء. غير أن هذا الوضع كان ناجماً جزئياً عن أن بريطانيا كانت أقل حاجة من بعض الدول الأوروبية المدمرة بالحرب إلى إعادة بناء شاملة. ومع تسارع تفكيك الاستعمار وأزمة النفط عام ١٩٧٣، ظهر الاهتراء البنيوي بوضوح، ومهّد «شتاء السخط» في ١٩٧٨-١٩٧٩، بما جمعه من برد قارس وإضرابات عامة، لهزيمة حزب العمال وفوز تاتشر عام ١٩٧٩. بعد ذلك، تسارع مسار الأفول: تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي، وارتفعت البطالة وفقر الأطفال، واشتدت اللامساواة، واتسعت فجوة الإنتاجية مع أوروبا. وأدى تحرير مدينة لندن وإزالة القيود المالية أساساً إلى زيادة ثراء الطبقات العليا. وبعد عام ٢٠٠٨، أصبح الوضع أكثر سوءاً؛ إذ خفّضت الحكومة الائتلافية بين المحافظين والديمقراطيين الأحرار، بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٥، الإنفاق العام بشدة، في حين أنفق المنافسون الأوروبيون أكثر للخروج من الركود. ويمكن بحق وصف الفترة الممتدة من الأزمة المالية عام ٢٠٠٨ إلى هزيمة المحافظين عام ٢٠٢٤ بأنها «عصر البؤس» البريطاني بعد ١٩٤٥. غير أن التفسير الاقتصادي وحده لا يكفي. فالعامل الأعمق يتمثل في التفاؤل السلبي والمحافظة الذهنية لدى النخب البريطانية؛ تلك الروح التي تفترض أن البلاد تستطيع أن «تسير مع التيار» وأن تكتفي أحياناً بتفادي الاصطدام بالعقبات. وقد تعززت هذه الثقافة في مؤسسات صناعة النخبة، ولا سيما أكسفورد وكامبريدج، حيث درس ٤٥ من أصل ٥٨ رئيس وزراء بريطاني، وتشكل فيها جزء كبير من النخب السياسية والإدارية والإعلامية والدبلوماسية والاقتصادية. وقد أدت هاتان الجامعتان دوراً مهماً في الاستخبارات والتخطيط والقدرة الفكرية لبريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية، لكنهما رسختا بعد الحرب نوعاً من المحافظة الهادئة، والمسافة الساخرة من الالتزامات الجادة، وتفوق «النبرة» على القناعة داخل الطبقة الحاكمة. واستمرت هذه الثقافة النخبوية لاحقاً لدى سياسيين مثل توني بلير، وديفيد كامرون، وتيريزا ماي، وبوريس جونسون، وليز تراس، وريشي سوناك، وكير ستارمر. وتكمن المشكلة الأساسية في أن الحكم الفعال يتطلب الجدية والمثابرة والاستعداد لأسوأ السيناريوهات؛ غير أن بريطانيا اكتفت لعقود بالترقيع، فيما كانت الأسس تحتاج إلى إعادة بناء، وكان التعفن ينتشر ببطء.

https://www.economist.com/briefing/١٨/٠٦/٢٠٢٦/anthropics-astonishing-

WSJ

كيف هو الوضع الراهن في مضيق هرمز؟

THE WALL STREET JOURNAL.
WSJ

كان اتفاق السلام بين الولايات المتحدة وإيران يُفترض أن يعيد فتح مضيق هرمز ويخفف أحد أكبر اضطرابات إمدادات الطاقة في العقود الأخيرة، غير أن مسار التنفيذ بقي حتى الآن بطيئاً وهشاً. فبعد ظهور عقبتين جديدتين، هما تصاعد القتال في لبنان وتأجيل المحادثات في سويسرا، تراجعت حركة السفن في هذا الممر المائي يوم الجمعة. وارتفعت أسعار النفط قليلاً، لكنها بقيت قريبة من أدنى مستوياتها منذ الأيام الأولى للحرب، أي فوق ٨٠ دولاراً للبرميل بقليل. كما اتجه خام برنت إلى تسجيل انخفاض يتجاوز ٨ في المئة خلال أسبوع، لأن الأسواق

تتوقع أن يفتح الاتفاق الموقع بين واشنطن وطهران تدريجياً مسار صادرات النفط والغاز من الخليج. وبموجب الاتفاق، كان على إيران أن تخفف قبضتها التقييدية على المضيق وأن تتيح عبوراً آمناً للسفن التجارية، غير أن الوضع الراهن يبدو أقرب إلى فتح محدود لصمام ضغط منه إلى إعادة فتح كاملة للممر. وبعد زيادة نسبية في عدد الناقلات العابرة يوم الخميس، أظهرت بيانات تتبع الملاحة وتقارير العاملين في قطاع الشحن أن الحركة انخفضت مجدداً يوم الجمعة. وقال بعض البحارة إن سفنهم أُعيدت من قبل البحرية الإيرانية وطُلب منها الحصول على إذن خروج. وأعلنت الهيئة التي أنشأتها إيران لتنظيم العبور أن على جميع السفن تسجيل طلباتها قبل ٤٨ ساعة من الوصول إلى المنطقة، وأن العبور خلال فترة الستين يوماً المنصوص عليها في الاتفاق سيكون مجانياً. وتشير الأرقام إلى أن سبع ناقلات غادرت الخليج يوم الخميس وست ناقلات دخلته، وهو أعلى رقم منذ الأول من يونيو وثالث أعلى مستوى منذ الأيام الأولى للحرب؛ لكن حتى الساعة ٨:١٥ صباح الجمعة بتوقيت شرق الولايات المتحدة، دخلت أربع ناقلات ولم تغادر أي ناقلة، بينما كانت بعض السفن تتزود بالوقود والمؤن استعداداً لعبور محتمل. ولن تكون العودة إلى الوضع الطبيعي سريعة. فحتى من دون انتكاسة سياسية أو أمنية، يُقدَّر أن يستعيد العبور خلال شهر واحد نحو ٥٠ في المئة فقط من مستوى ما قبل الحرب، أي ما بين ٥٠ و٦٠ سفينة يومياً. وتتمثل العقبات الرئيسية في تغيّر مسارات تدفق النفط العالمي منذ فبراير، والحاجة إلى إعادة تموضع السفن، وتبديل الأطقم، وإعادة فتح الموانئ بالكامل، والتأكد من إزالة الألغام، وتوضيح وضع رسوم العبور. ومن المرجح أن تقترب الناقلات من سواحل عُمان وإيران لتقليل خطر الألغام، ما قد يحد من الطاقة اليومية للعبور. وحتى مع زيادة الحركة، سيستغرق وصول النفط إلى المشترين البعيدين أسابيع؛ فإذا فُتح المضيق في أواخر يونيو، فلن يظهر أثر ملموس على الإمدادات قبل أواخر أغسطس، وربما لا يتحقق تطبيع ذو معنى قبل سبتمبر، وسيواصل المستهلكون خلال هذه الفترة السحب من مخزونات متراجعة. وعسكرياً، يتعين على الولايات المتحدة، بموجب الاتفاق، أن تبدأ فوراً رفع الحصار البحري وأن تستكمله خلال ٣٠ يوماً. وقد ظهرت مؤشرات تراجع الضغط قبل توقيع الاتفاق، إذ غادرت ثلاث ناقلات تحمل أكثر من خمسة ملايين برميل من النفط الإيراني ميناء تشابهار وعبرت خط الحصار. أما إنتاجياً، فقد يستغرق عودة منتجي الشرق الأوسط إلى مستويات ما قبل الأزمة أربعة إلى ستة أشهر. وتبدو حقول العراق والكويت الأصعب، بسبب مغادرة العمال الأجانب، وانسداد الآبار بالبارافين والمواد القيرية، وتراجع جودة الإنتاج في الحقول القديمة. وفي المقابل، تتمتع السعودية والإمارات بوضع أفضل بفضل الإدارة الطويلة الأمد لضغط المكامن. وعلى المستوى العالمي، انخفضت مخزونات النفط في مارس وأبريل ومايو بنحو ٣٥٠ مليون برميل، أي ما يعادل ٣/٥ أيام من الاستهلاك العالمي. ومع استمرار السحب الحالي، ستتراجع الاحتياطيات الاستراتيجية الأميركية إلى نحو ٢٤٣ مليون برميل بحلول أوائل سبتمبر، بعدما كانت قد تجاوزت ٧٠٠ مليون برميل في ذروتها عام ٢٠٠٩. وستضيف إعادة بناء هذه الاحتياطيات طلباً جديداً، وقد تحول دون انخفاض كبير في الأسعار.

https://www.wsj.com/business/energy-oil/how-quickly-can-the-strait-

WSJ

ليس بهذه السرعة؛ للكونغرس أيضاً حق إبداء الرأي في الاتفاق مع إيران

THE WALL STREET JOURNAL.
WSJ

تتمثل الحجة الأساسية في هذا التحليل في أن أي اتفاق تعقده الحكومة الأميركية مع إيران بشأن البرنامج النووي وتخفيف العقوبات، حتى إذا قُدّم تحت مسمى مثل «مذكرة تفاهم»، لا يمكن أن يبقى خارج رقابة الكونغرس. ويستند هذا الاستدلال قانونياً إلى قانون مراجعة الاتفاق النووي الإيراني لعام ٢٠١٥؛ وهو القانون الذي أُقر بالتزامن مع المفاوضات المرتبطة بخطة العمل الشاملة المشتركة، وألزم الرئيس بتقديم أي اتفاق متصل بالبرنامج النووي الإيراني إلى الكونغرس قبل

تنفيذ أي تخفيف أو تعليق للعقوبات. ومن هذا المنظور، قد يكون الاتفاق المحتمل مع إيران، سياسياً، خطوة قابلة للدفاع عنها لوقف الحرب، وإعادة فتح مضيق هرمز، وبدء مفاوضات نووية جدية، لكنه قانونياً لا يمكن تنفيذه من دون المرور بالإجراءات المنصوص عليها. والوثيقة محل البحث تُقدَّم بوصفها نصاً من ١٤ بنداً، تلتزم بموجبه واشنطن وطهران بالتوصل إلى اتفاق نهائي خلال ٦٠ يوماً. وخلال هذه المدة، يتعين على إيران، تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تخفيف تخصيب اليورانيوم المخصب لديها، والإبقاء على برنامجها النووي في وضع ثابت. وفي المقابل، وبعد استكمال الآلية، يُفترض أن تصدر وزارة الخزانة الأميركية إعفاءات لتصدير النفط الإيراني. والنقطة المحورية هنا أن تغيير اسم الاتفاق إلى «مذكرة تفاهم» لا يغير طبيعته القانونية؛ فقانون مراجعة الاتفاق النووي الإيراني يعرّف «الاتفاق» بصورة واسعة، ويشمل أي تفاهم، ملزم أو غير ملزم، بشأن البرنامج النووي الإيراني والترتيبات الفنية أو الجانبية المتصلة به. وبموجب هذا القانون، يجب على الرئيس أن يقدم الاتفاق كاملاً إلى الكونغرس خلال خمسة أيام، لا نسخة شكلية فحسب، بل النص الكامل مرفقاً بالملاحق، والاتفاقات الجانبية، وتقييم وزير الخارجية بشأن التحقق، وأي شهادات أو وثائق تكميلية. وخلال فترة مراجعة الكونغرس، لا يحق للرئيس لمدة ٣٠ يوماً إضعاف العقوبات التي أقرها الكونغرس أو تعليقها أو الالتفاف عليها. وتعود خلفية هذا القانون إلى جدل عام ٢٠١٥، حين تعاملت الإدارة الأميركية آنذاك مع الاتفاق النووي مع إيران كمسألة تنفيذية، وأقصت الكونغرس عملياً. ولم يكن هدف المشرعين أن يتولوا التفاوض بأنفسهم، بل منع الرئيس من مقايضة العقوبات التي أقرها الكونغرس من دون تقديم التفاصيل. لذلك، إذا كان هذا الاستدلال قد عُدّ صحيحاً في مواجهة الإدارة السابقة، فلا يمكن اعتباره صحيحاً فقط عندما يكون الخصم السياسي في السلطة. فالقانون لا يمنع الحوار مع إيران، أو اختبار نيات طهران، أو تحديد جدول المفاوضات، أو حتى الوساطة لوقف إطلاق النار. لكنه، بمجرد أن تقدم الحكومة الأميركية التزاماً محدداً بشأن القضايا النووية وتخفيف العقوبات، يدخل في مجال فرض عليه الكونغرس قيوداً قانونية. فإذا كانت مذكرة التفاهم قد اكتملت في ١٤ يونيو، أو أصبحت رسمية بتوقيع الرئيس بعد ثلاثة أيام، فإن المهلة القانونية تكون قد بدأت؛ وبذلك يصبح ١٩ يونيو أقرب موعد، و٢٢ يونيو آخر موعد، لتقديمها كاملة إلى الكونغرس. وقد يعتبر أنصار الإدارة أن الوثيقة تمهيدية، غير أن هذا لا يحل الإشكال القانوني، لأن الأمر يتعلق برقابة على البرنامج النووي وامتياز فوري في صورة إعفاء نفطي، لا بوعد نظري. ولا يمكن إدراج التنازلات النووية في بند، والإعفاءات النفطية في بند آخر، ثم توقع تجاوز العقوبات القانونية من دون رقابة الكونغرس. وعلى الكونغرس أن يطالب بالنص الكامل، والتفاهمات الجانبية، ومراسلات الخزانة، وتقييم وزارة الخارجية، وأن يوضح ما إذا كان قد تم حتى الآن تطبيق أي تخفيف للعقوبات. وإذا حدث ذلك، فيجب وقف تنفيذه، وعند الضرورة إقرار قانون طارئ يعلّق سلطة الرئيس في إصدار إعفاءات مصرفية ونفطية لإيران من دون موافقة الكونغرس. والخلاصة أن للرأي العام حقاً في معرفة ما إذا كان هذا الاتفاق يقيّد برنامج إيران فعلاً، أم يمنحها مزيداً من الوقت والموارد المالية. فالكونغرس ليس مؤسسة شكلية لتصديق قرار الرئيس؛ وإذا كان الاتفاق سليماً وقانونياً، فعليه أن يخضع لاختبار الرقابة.

https://www.wsj.com/opinion/not-so-fastcongress-gets-a-say-on-the-

الخلاصة والتحليل الخبير

تُظهر مجمل الروايات الصادرة عن مراكز التفكير ووسائل الإعلام التحليلية الدولية في الأيام الأخيرة أن الشرق الأوسط تجاوز مجدداً مستوى الأزمة الإقليمية المحدودة، وتحول إلى مركز لإعادة تعريف متزامنة لأمن الطاقة، والنظام البحري، والعلاقات الأميركية الإيرانية، وموقع إسرائيل، ودور دول الخليج، ومستقبل العراق، بل وحتى تنافس القوى الكبرى. وتقع في قلب هذه الروايات مذكرة التفاهم أو الاتفاق المؤقت بين الولايات المتحدة وإيران؛ وهو اتفاق صُمم ظاهرياً لوقف الحرب، وإعادة فتح مضيق هرمز، وتهيئة مسار الحوار حول الملف النووي، لكنه فعّل عملياً مجموعة من الالتباسات والضغوط وإعادة الاصطفافات الجيوسياسية. وفي الرواية الغالبة، لم يعد مضيق هرمز مجرد ممر للطاقة، بل تحول إلى أداة مساومة استراتيجية. ورغم أن الاتفاق الأميركي الإيراني يُفترض أن يؤدي ظاهرياً إلى عودة الحركة التجارية والنفطية، فإن التحليلات تؤكد أن إعادة فتح هرمز فعلياً ليست فورية ولا مضمونة. فإزالة الألغام، وجمع الذخائر غير المنفجرة، وعودة شركات التأمين، وتراجع حذر مالكي السفن، وتحديد آلية الإدارة المستقبلية للمضيق، وحسم مسألة الرسوم أو «الخدمات البحرية»، كلها عوامل تشير إلى أن العودة إلى وضع ما قبل الأزمة ستستغرق أشهراً. وقد شددت البنوك أيضاً على النقطة ذاتها: فصادرات الخليج قد تقترب من مستوى ما قبل الحرب بحلول نهاية يوليو، لكن إنتاج النفط قد لا يتعافى قبل أكتوبر، وقد يبقى السوق حتى الربع الرابع من عام ٢٠٢٦ في مواجهة عجز في الإمدادات. لذلك، فإن انخفاض أسعار النفط بعد الاتفاق يعكس تراجعاً مؤقتاً في الضغط النفسي على السوق أكثر مما يدل على حل الأزمة. وفي الوقت نفسه، فإن ربط هرمز بلبنان حوّل الاتفاق من تفاهم ثنائي إلى صفقة إقليمية معقدة. وتشير التقارير إلى أن إيران ربطت إعادة فتح المضيق بالالتزام بوقف إطلاق النار في لبنان وبإصدار إعفاءات لبيع نفطها. وهذا النهج يعزز رواية «وحدة الساحات» التي تؤكدها طهران ومحور المقاومة، والتي سعت إسرائيل إلى تفكيكها. وفي المقابل، تنظر إسرائيل إلى الاتفاق باعتباره تهديداً لمكاسبها العسكرية في لبنان، لأن وقف إطلاق النار المفروض قد يزيد الضغط الدولي من أجل انسحاب الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان حتى الخط الأزرق. ومع ذلك، تحذر بعض التحليلات الإسرائيلية من أن هذا الوضع ليس سلبياً بالكامل، وقد يشكل فرصة لنقل التركيز من الميدان العسكري إلى المسار الدبلوماسي؛ شرط أن تُقدَّم أي تنازلات إسرائيلية محتملة لا باسم حزب الله، بل باعتبارها إنجازاً للدولة اللبنانية في مفاوضات مباشرة. وهكذا أصبح لبنان العقدة الرئيسية في تنفيذ الاتفاق؛ فوقف الحرب بين إسرائيل وحزب الله أو استمرارها سيؤثر في مصير إعادة فتح هرمز، وبدء المفاوضات النووية، وبيع النفط الإيراني، وحتى في صدقية الولايات المتحدة كوسيط. وخلافاً لتوقعات بعض الدوائر الغربية، لن يخرج حزب الله من هذه الأزمة ضعيفاً وعديم الأهمية، بل قد يعيد بناء رواية المقاومة مستنداً إلى الاحتلال الجديد لجنوب لبنان. أما الدولة اللبنانية فتواجه تحديين متزامنين: فمن جهة، عليها مواصلة المفاوضات المباشرة مع إسرائيل، ومن جهة أخرى تواجه حزب الله الذي سيصر على الأرجح أكثر من السابق على الاحتفاظ بسلاحه. وفي الروايات التحليلية، تُقدَّم دول الخليج بوصفها من أكبر المتضررين من الحرب. فقد أظهرت الهجمات الصاروخية والمسيّرة الإيرانية، واضطراب صادرات النفط والغاز، وتراجع الثقة بالنموذج الاقتصادي، وانخفاض السياحة، وخروج جزء من العمالة المهاجرة، أن حتى أغنى دول الخليج ليست محصنة أمام الحرب الإقليمية. ومع ذلك، لا تزال هذه الدول بحاجة إلى المظلة الأمنية الأميركية، رغم تراجع ثقتها بواشنطن. لذلك، وبدلاً من إعطاء الأولوية لتوسيع الاتفاقيات الإبراهيمية، يُرجح أن تدعم نوعاً من الاتفاق الأوسع مع إيران؛ اتفاقاً لا يقتصر على الملف النووي، بل يشمل أيضاً السلوك الإقليمي وشبكات الوكلاء التابعة لطهران. غير أن المشكلة تكمن في أن الاتفاق المؤقت نفسه استبعد ملف الوكلاء، فيما أعلنت طهران أن دعم «جماعات المقاومة» غير قابل للتفاوض.

وفي هذا الإطار، تحوّل العراق إلى نقطة الهشاشة التالية. فالتقارير عن إنشاء خلايا سرية صغيرة ومرتبطة مباشرة بالحرس الثوري الإيراني داخل العراق تمثل مؤشراً على تغيّر تكتيك إيران: الانتقال من الشبكات الميليشياوية الكبيرة والمعروفة إلى وحدات أصغر، وأكثر أيديولوجية، وأقل كلفة، وأكثر قابلية للإنكار. ووفقاً للتقارير، نفذت هذه الخلايا هجمات بطائرات مسيّرة من مناطق قريبة من البصرة والسماوة ضد الكويت والسعودية والإمارات. وهذا النمط يزيد الضغط الأميركي على بغداد لنزع سلاح الجماعات المسلحة، كما يهدد جهود العراق لترميم علاقاته مع جيرانه الخليجيين. والحكومة العراقية الجديدة، التي يعتمد اقتصادها بأكثر من ٩٠ في المئة على عائدات النفط، باتت مطالبة بالموازنة بين واشنطن وطهران والميليشيات والحاجة العاجلة إلى إعادة فتح هرمز. وعلى المستوى فوق الإقليمي، تؤكد الروايات أن رابحي الاتفاق وخاسريه لا يوجدون في الشرق الأوسط وحده. فباكستان، بفضل دورها الوسيط، وقربها الجغرافي من إيران، واعتمادها على الطاقة، وكتلتها الشيعية الكبيرة، حققت مكسباً اعتبارياً من

الاتفاق. كما قد تستفيد سوريا من تزايد أهمية الطرق البديلة لنقل النفط والغاز إلى المتوسط. أما روسيا فتواجه نتائج مزدوجة: فانخفاض أسعار النفط يضر بإيرادات موسكو، لكن توقف الهجمات الإيرانية قد يمنع توسيع التعاون الأمني بين الدول العربية وأوكرانيا. وفي المقابل، تظهر الصين في موقع المستفيد منخفض الكلفة؛ فهي دولة أقل اعتماداً على هرمز في مجال الطاقة، وتمتلك احتياطيات نفطية ضخمة، وتستفيد من الاستنزاف المالي والتسليحي والاعتباري للولايات المتحدة في أزمة الشرق الأوسط. وفي الوقت نفسه، ترتبط تحولات الشرق الأوسط باتجاهات عالمية أوسع. فأوروبا، تحت ضغط حرب أوكرانيا والشكوك بشأن استدامة الدعم الأميركي، تعيد تعريف الدفاع في إطار السيادة وحتى الاستثمار المستدام. والصين، عبر الحفاظ على هيمنتها في الصناعات المتقدمة ومنخفضة المهارة معاً، تحد من مسار التصنيع أمام الدول الفقيرة. أما أزمة البلاستيك فتظهر أن الأمن الإنساني والبيئي، إلى جانب الطاقة والحرب، أصبح أيضاً من أولويات النظام الدولي. وحتى تحليل أفول بريطانيا ودبلوماسية تركيا وروسيا يشيران إلى نتيجة مشتركة: لقد انتهى عصر الاعتماد المحض على الشعارات، والنظام القديم، والتفاؤل المؤسسي. وبالنسبة إلى الجمهور الشرق أوسطي، فإن الخلاصة الاستراتيجية واضحة: دخلت المنطقة مرحلة لا تعني فيها الهدن بالضرورة السلام، ولا تعني الاتفاقات بالضرورة حل الأزمة، ولا يشير انخفاض أسعار النفط إلى عودة الوضع الطبيعي. فالشرق الأوسط اليوم يقع في مركز تقاطع أربع أزمات: أزمة أمن الطاقة، وأزمة النظام البحري، وأزمة الوكلاء، وأزمة الثقة بالقوى الكبرى. وفي مثل هذه الظروف، لا تستطيع دول المنطقة أن تعتمد فقط على المظلة الأميركية، ولا أن تتجاهل واقع القوة الإيرانية، ولا أن تفترض أن إسرائيل فاعل يمكن احتواؤه من الخارج، ولا أن تغفل تداعيات تنافس الصين وروسيا مع الغرب. إن القضية الأساسية هي الانتقال من إدارة الأزمات بصورة ردّية إلى تصميم بنية أمنية متعددة الطبقات؛ بنية تشمل في وقت واحد الأمن البحري، واحتواء التوترات الوكيلة، وإعادة بناء الاقتصادات الهشة، وتنويع مسارات الطاقة، والحوار الإقليمي. ومن دون مثل هذه الرؤية، لن تكون الأزمة المقبلة مجرد تكرار لأزمة هرمز، بل قد تشمل في الوقت نفسه هرمز، وباب المندب، والسويس، والعراق، ولبنان، وسوق الطاقة العالمية.

حولنا:

مركز دراسات الشهيد الخامس هو مؤسسة بحثية مستقلة تركز على تحليل قضايا العراق والمنطقة في مجالات السياسة الداخلية والخارجية، والاقتصاد، والثقافة. يعتمد المركز على فريق من الخبراء والباحثين المتمرسين لدراسة الأوضاع الداخلية والخارجية في العراق، بهدف توفير منصة لتحليل عميق وشامل لدور العراق في المعادلات الإقليمية والدولية. يسعى المركز، من خلال الأبحاث الأكاديمية، والمقالات التحليلية، والجلسات التخصصية، إلى تعزيز فهم أفضل للاتجاهات المختلفة داخل العراق، ويهدف إلى تقديم رؤى استراتيجية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.